

البرنامج الخامس*

دعم وإصلاح مؤسسات التعليم الفني

إعداد

أ.د. هالى الشرينى هلالى

أستاذ التخطيط التربوى والإدارة التعليمية بجامعة المنصورة
وزير التربية والتعليم والفنى السابق

* تم إعداد هذا التقرير استناداً إلى الخبرة الشخصية العلمية والعملية على المستوى المحلي والدولى ، والرجوع إلى رؤية مصر في التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، والخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والفنى ، ٢٠٢٠ / ٢٠١٤ ، والاتفاقيات التى تم إبرامها مع جهات محلية ودولية، واقرارات الوزارة والتقارير الرسمية ذات العلاقة ، وكذلك التقارير الدورية الواردة من السيد أ.د. أحمد الجبoshi نائب الوزير للتعليم الفنى، ومن قطاع التعليم الفنى والمراكمز البحثية التربوية التابعة للوزارة ، والمكتب الفنى للوزير ، ووحدة التخطيط الإستراتيجي، ومن القطاعات والإدارات المركزية والمديريات التعليمية، هذا بالإضافة إلى تقارير اللجان الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية ، وذلك في الفترة من سبتمبر ٢٠١٥ حتى فبراير ٢٠١٧ .

البرنامج الخامس

دعم وإصلاح مؤسسات التعليم الفنى

إعداد

أ. د. الملا الشرينتي الملا^{*}

تمهيد

تنطلق رؤية وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى للنهوض بمنظومة التعليم الفنى في مصر من خلال التكليف الوارد بملادة رقم (٢٠) من الدستور، ومن خلال ما تضمنته رؤية مصر ٢٠٣٠ من تصور واضح لأهداف ومؤشرات لتطوير منظومة التعليم الفنى في مصر، وذلك بما يمكن الخريجين من اكتساب المهارات التي يتطلبها سوق العمل، ويمكنهم من المنافسة ليس فقط على المستوى المحلي، وإنما على المستوى الإقليمي والدولي ، وذلك على النحو التالي :

- أن ينبع منظومة التعليم الفنى والتدريب المهني المصري في إطار من النظم العالمية المشابهة.
- أن تتحقق جودة نظام التعليم الفنى والتدريب، وفقاً لمعايير الجودة العالمية لهذا النوع من التعليم.
- أن يكون التعليم الفنى والتدريب جاذباً ومرغوباً من الجميع، وأن يصبح الاختيار الأول للطلاب.
- تحسين الحالة التنافسية للتعليم الفنى والتدريب، وتحسين وضع مصر في المؤشرات العالمية له، واعتماد برامج التعليم الفنى والتدريب المهني دولياً.
- ربط مؤسسات التعليم الفنى بمؤسسات الإنتاج، بما يمكن من ربط مهارات الخريجين بمتطلبات سوق العمل .

ولكي تتحقق هذه الرؤية تم وضع برنامج تنفيذى متوسط المدى ٢٠١٥ - ٢٠١٨ يتضمن

العناصر التالية :

- تحديد الوضع الراهن للتعليم الفنى والتحديات التي تواجهه.
- وضع آليات وسائل للتعامل مع هذه التحديات ، بما يتضمنه ذلك من اعتماد:
 - المدرسة كمؤسسة تربوية وتعلمية بما تتضمنه من بنية تحتية وفوقية وإدارية وتجهيزات.
 - المعلم باعتباره حجر الزاوية، وضرورة تدريبه وتحفيزه معنوياً ومادياً وأكاديمياً واجتماعياً.
 - البرامج/المناهج الدراسية ووضعها جميعاً ضمن المراجعات القياسية في الدول الأخرى.

* أستاذ التخطيط التربوي والإدارة التعليمية بجامعة المنصورة - وزير التربية والتعليم والتعليم الفني السابق

- بناء شراكة كاملة بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية ومؤسسات المجتمع المدني (PPP).



أولاً: واقع التعليم الفني ومؤسساته في مصر (سبتمبر ٢٠١٥)

يمكن إجمال واقع التعليم الفني ومؤسساته في مصر في مجموعة الحقائق على النحو

التالى :

- يبلغ عدد المدارس الفنية في مصر ١٢٠٠ مدرسة متخصصة.
- يبلغ عدد الفصول الملحقة على مدارس أخرى ٨٠٠ فصل.

- تبلغ نسبة المدارس التي تعمل بنظام ٣ سنوات ٩٥٪، بينما يبلغ عدد المدارس التي تعمل بنظام ٥ سنوات ٥٪.
- تضم هذه المدارس تخصصات (صناعي + تجاري + زراعي + سياحة وفنادق).
- يبلغ عدد الطالب المقيدون بهذه المدارس ٢ مليون طالب ٩٥٪ منهم مقيدون في وزارة التربية والتعليم، ٣.٥٪ منهم مقيدون في التعليم العالي (معاهد سنتين)، و١.٥٪ منهم مقيدون في وزارات أخرى (مدارس الكفاية الإنتاجية في وزارة الصناعة ومدرسة الإنتاج الحربي ومدرسة النقل ومدارس المياه والشرب).
- بلغت نسب الالتحاق بالتعليم الفني في العام ٢٠١٦ - ٢٠١٧ (٥٣٪) مقابل (٤٧٪) للتعليم العام بعد أن كانت النسبة ٥٠٪ من سنوات قليلة.
- نسبة الطلاب الذكور بلغت ٥٧٪ مقابل ٤٣٪ للإناث.
- نسب الطلاب في التخصصات المختلفة من التعليم الفني: (الصناعي ٤٨٪، التجاري ٣٧٪، الزراعي ١٢٪، الفندقي ٣٪).
- نظام العمال في التعليم الفني، هو نظام يسمح للعمال الذين يعملون بالفعل في مهن بعيتها بالالتحاق بالتعليم الفني (صناعي - زراعي) بنظام المترافق، على أن يحضر الطالب التدريب العملي في المدارس ويؤدي الامتحانات في نهاية العام، مع دفع ٣٠٠ جنيه مصروفات دراسية.

ثانياً : التحديات التي تواجه التعليم الفني في مصر (سبتمبر ٢٠١٥)

يمكن إجمال التحديات التي تواجه التعليم الفني في مصر في الآتي:

- النظرة المتندبة من قبل المجتمع وكثير من مؤسساته للتعليم الفني، الأمر الذي يجعل المدرسين والخريجين يعانون قلة التقدير المادي والمعنوي .
- عزوف الغالبية العظمى من الطلاب المتميزين علمياً و كذا الذين ينتمون إلى مستويات اجتماعية- اقتصادية مرتفعة عن الالتحاق بالتعليم الفني؛ حيث يفتقن الطلاب الملتحقون بالمنظومة للدعاوا الشخصية .
- المنظومة تقدم في أكثر من ٢٥ جهة ولا ينظم أو ينسق أمورها أى كيان جامع .
- ضعف المنظومة من الناحية التشريعية نظراً لغياب قانون ينظم عملها.
- ضعف منظومة الجودة بسبب غياب المعايير القياسية.
- ضعف شديد في ممارسة الأنشطة المدرسية بصفة عامة.
- تهالك البنية التحتية في معظم مؤسسات التعليم الفني وحاجتها إلى معامل وورش وتجهيزات حديثة تساعده في التعليم والتدريب.
- حاجة معظم مدارس التعليم الفني الماسة إلى مدرسين ومدربين عملى على درجة عالية من الكفاءة والمهارة لأن مثل هؤلاء إما غير موجودين إطلاقاً في بعض المدارس أو موجودون ويحتاجون إلى تدريب مكثف وعال في الجودة.

- ضعف شديد في ربط منظومة التعليم الفني بمؤسسات الإنتاج؛ حيث إن العلاقة بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات الإنتاج تكاد تكون غير موجودة، وإن وجدت فتوجد على استحياء.
- ضعف فرص التحاق طلاب التعليم الفني بالتعليم الجامعي والعلمي.

ثالثاً: برنامج الوزارة للتعامل مع واقع التعليم الفني والتحديات التي تواجه

تم تصميم وصياغة البرنامج التنفيذي متوسط المدى ٢٠١٥ - ٢٠١٨ لإصلاح وتطوير منظومة التعليم الفني في وزارة التربية والتعليم على أساس البناء على أساس الخبرة السابقة، وبما يتفق مع رؤية مصر في التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والخطة الاستراتيجية للوزارة ٢٠١٤/٢٠٣٠ وهي الخطة التي صيغت أيضاً في حينها على جهود (١٠) سنوات سابقة، ثم أضيف إليها ما يتنااسب مع التطورات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة. وقد تم صياغة الرؤية والخطة الاستراتيجية والبرنامج التنفيذي بعد دراسة متأنية لتجارب عالمية مماثلة، وتنسيق مع جهات وهيئات الدعم الدولي.

وينطلق البرنامج التنفيذي متوسط المدى ٢٠١٥ - ٢٠١٨ للنهوض بمنظومة التعليم الفني في مصر من قاعدة أساسية ترتكز على تكين الخريجين من اكتساب المهارات التي يتطلبها سوق العمل، وكذلك تهيئتهم من المنافسة على المستويين المحلي والإقليمي، وذلك من خلال:

- وضع نظام التعليم والتدريب الفني في مصر في إطار من العالمية واعتماد برامجه دولياً، الأمر الذي يمكننا من خلاله تحسين موقعنا على مؤشرات التنافسية الدولية.
- تطبيق جودة التعليم والتدريب الفني وفقاً لمعايير الجودة العالمية.
- تحويل التعليم والتدريب الفني إلى تعليم وتدريب جاذب ومرغوب فيه من قبل الطلاب بمستوياتهم المختلفة علمياً واجتماعياً.
- ربط مؤسسات التعليم الفني بمؤسسات الإنتاج بما يمكن من ربط مهارات الخريجين بمتطلبات سوق العمل.

ولتحقيق هذه الأهداف الطموحة للتعليم الفني تم وضع البرنامج متوسط المدى بحيث يتضمن تحسين كل عناصر العملية التعليمية في التعليم الفني، وذلك على النحو الآتي:

- اعتبار المدرسة مؤسسة تربوية وتعلمية.
- اعتبار المدرس حجر الزاوية في العملية التعليمية وضرورة تدريبه متقدماً مهنياً وفي مجال تخصصه الذي يدرسه للطلاب، وكذا تحسين أوضاعه معنوياً ومادياً واجتماعياً.
- وضع جميع البرامج/المناهج الدراسية ضمن المراجعات القياسية في الدول الأخرى.
- بناء شراكة حقيقية بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ومؤسسات الإنتاج ومؤسسات المجتمع المدني PPP.

رابعاً: محددات البرنامج التنفيذي وتحصيات مؤتمر الحوار المجتمعي

١- محددات البرنامج

تم تصميم وصياغة هذا البرنامج وفقاً لمجموعة من المحددات مع وضع توصيات مؤتمر الحوار المجتمعي حول إصلاح التعليم الذي عقدناه في الفترة من ٢١ - ٢٢ نوفمبر ٢٠١٦ في الاعتبار، وذلك على النحو التالي :

- تتحمل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني المسئولية الكاملة وال المباشرة عن التعليم الفني في مرحلة التعليم قبل الجامعي في مصر (تخطيطاً وتنفيذاً وإشرافاً) ، وتعمل جميع مشروعات تطوير هذا القطاع من التعليم تحت القيادة الفنية المباشرة للوزارة ووفقاً لخطتها الاستراتيجية وأهدافها التنموية ، وبما يصل بالتطوير لجميع مدارس وطلاب التعليم الفني في مصر (٢٠٠٠ مدرسة + ٢ مليون طالب)، وبما يحقق الكتلة الحرجة للتطوير (٥٠٪) من حجم المنظومة خلال من ٤ - ٥ سنوات بخبرات مصرية جار بناء قدراتهم داخل الوطن وهو ما يختلف جذرياً عن كل السياسات السابقة.
- تنطلق رؤية الوزارة لتطوير منظومة التعليم الفني من التكليف الوارد في المادة ٢٠ من الدستور ورؤية مصر في التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في الجزء الخاص بالتعليم الفني منها، والتي تتمحور حول وضع منظومة التعليم الفني المصري في إطار من معايير الجودة العالمية للمنظومات المشابهة وبما يتفق مع الإطار القومي للمؤهلات NQF ومستويات الماهرة الوطنية NSS.
- يعتمد البرنامج التنفيذي للوزارة للنهوض بمنظومة التعليم الفني على البناء على الجهود السابقة، وهو في ذلك يتسلق ويتفق مع الخطة الاستراتيجية للوزارة ٢٠١٤ - ٢٠٣٠ وهي الخطة التي صيغت على جهود ١٠ سنوات سابقة، ثم أضيف إليها ما يتناسب مع التطورات المتلاحقة سواء في التكنولوجيا أم في أساليب تطوير المناهج وطرق التدريس.
- تم صياغة البرنامج التنفيذي للوزارة لتطوير منظومة التعليم الفني بعد دراسة متأنية لتجارب عالمية مماثلة وتحصيات جهات و هيئات الدعم الدولي، وكذا التشاور مع الأطراف المعنية في الوزارة وفي الوزارات والهيئات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك التواصل الدائم مع الجهات الداعمة وشركاء التنمية من الدول الصديقة والهيئات الدولية ذات الخبرة المتقدمة في تطوير منظومات التعليم الفني، وربما لأول مرة يتم هذا التنسيق وعلى هذه الدرجة بين الوزارات والوزارات الأخرى ذات الصلة، وبين مشروعات التطوير المحلية والدولية للمنظومة، وذلك لضمان تنسيق كل تلك الجهود ومنع تشتتها أو تكرارها ، وهو ما يعظم المردود ويعجل بتحقيق الرؤية والوصول للأهداف المخططية في توقيتها المحددة.
- التأكيد على فكرة الشراكة الحتمية بين الوزارة ومؤسسات الإنتاج ومراكز التدريب في كل نواحي العملية التعليمية والتدريبية من منطلق المصلحة والمنفعة المشتركة، بحيث يتم ربط كافة المدارس التي يتم تطويرها بمؤسسات الإنتاج في بيئتها لإكساب الطلاب المهارات التي يحتاجها سوق العمل.

- التنسيق لإطلاق مبادرة للتدريبات المهنية لطلاب المدارس الفنية بالمشاركة مع وزارات القوى العاملة والصناعة والإسكان ومؤسسات المجتمع المدني والمصانع والشركات لتدريب جميع طلاب المدارس الفنية على ٦ مهارات أساسية بواقع ٣ مهارات لكل فصل دراسي لكل تخصص فني/مهني وكل فرقة دراسية، وذلك بالمدارس الفنية ومراكز التدريب المهني في الجهات المشار إليها.
- اعتماد التوسيع في نمط التعليم المزدوج (مبارك - كول) ومدرسة داخل مصنع أو مزرعة كأولوية أولى للوزارة باعتباره نمط من التعلم والتدريب يتم داخل بيئة العمل.
- الربط بين أنماط وخصائص التعليم الفني في المدارس الفنية وبين احتياجات وأنشطة البيئات المختلفة في المحافظات كل حسب احتياجاته.
- الربط التام بين مهارات الخريجين وكفاءتهم ومؤهلاتهم وبين متطلبات سوق العمل من خلال الآلية التي باتت تعرف بالمنظومة القائمة على الجدارات المهنية المرجعية Competency-based System
- التركيز على إكساب الطلاب المهارات الحياتية والتنظيمية والإدارية إلى جانب المهارات التقنية من خلال منهج دراسي متتطور تم انتاجه بالفعل لهذا الغرض ، كما تولى الوزارة اهتماماً خاصاً بتدريب جميع الطلاب على إنشاء وإدارة المشروعات الصغيرة من خلال منهج دراسي متتطور تم انتاجه بالفعل تحت مسمى (ريادة الأعمال).

٢- أهم توصيات مؤتمر الحوار الاجتماعي ٢١ - ٢٢ نوفمبر ٢٠١٧

- إنشاء مجلس أعلى للتعليم الفني والتدريب المهني (مجلس يقر السياسات والخطط الاستراتيجية والبرامج التنفيذية ويصدر اللوائح المنظمة ومعايير المهن ومعايير المؤهلات الفنية والمهنية وينسق بين الجهات مقدمة الخدمة والمستفيددين من مخرجاتها، ويدشنه وينظم شئونه قانون جديد للتعليم الفني والتدريب المهني).
- إصدار تعديل تشريعي ينظم ويفرض الحصول على تراخيص مزاولة المهن لكي نضمن مستوى التأهيل وقياسه، خاصة وأن التحول لنظام البرامج الدراسية التي تعتمد على أسلوب الجدارات المهنية المرجعية سيجعل من صدور ترخيص مزاولة المهنة أمراً ميسوراً.
- مد فترة تنفيذ الخطة الاستثمارية من عام واحد حالياً إلى ٣ أعوام أو على الأقل عامين لكي تتمكن اللامركزية من استثمار الميزانيات المرصودة للمشاريع الاستثمارية المرتبطة بها.
- تشجيع مشروع رأس المال الدائم (المدرسة المنتجة) والتخفيض من قيوده الضريبية والمحاسبية لتحويل المدرسة إلى وحدة منتجة تحسن دخل المدرس وتحقق دخل للطالب وتتوفر تدريب عملي له وتكون مصدر تمويل للمنظومة بكل .
- فتح مسارات التعليم العالي التطبيقى أمام طلاب التعليم الفني بشرط قضاء فترات بینية في الصناعة، والإسراع بإنشاء الجامعة التكنولوجية كمسار تعليمي عال فنى لطلاب التعليم الفني لتحقيق طموحات من يمتلك القدرات المطلوبة منهم ، وذلك بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي.

- التوصية بقضاء خريجي التعليم الفني فترات تجنيدهم في تخصصات تتافق مع مؤهلاتهم الفنية لكي يتم رفع مستواهم المهني أثناء فترة التجنيد .

- تحفيز وتشجيع القطاع الخاص لإقامة شراكة كاملة مع الوزارة في كل مراحل العملية التعليمية والتدريبية .

خامساً: مكونات البرنامج التنفيذي لدعم وإصلاح مؤسسات التعليم الفني ٢٠١٥-٢٠١٨

١- مكونات البرنامج التنفيذي

في ضوء ما تقدم تم تحديد مكونات البرنامج التنفيذي، متوسط المدى ٢٠١٥-٢٠١٨
لتطوير التعليم الفني فيما يلي:

- حوكمة المنظومة والإطار الاستراتيجي (Demand led + Work-based).
- تطوير البرامج/المناهج الدراسية لتلبية متطلبات سوق العمل.
- تطوير وتحديث برامج التعليم المزدوج.
- تعليم النماذج الناجحة بالشراكة مع الخبراء المحلية/الدولية.
- تدريب وتأهيل المدرسين والإدارة المدرسية .
- تعظيم دور الأنشطة الطلابية .
- إدخال برامج الإرشاد والتوجيه الوظيفي في الخطط الدراسية.
- إدخال برامج ريادة الأعمال في الخطط الدراسية.
- فتح مسارات التعليم العالى الفنى والتطبيقى أمام الطلاب.
- تشجيع مشروع رأس المال بالمدارس الفنية وتمكينه من التوسيع والانتشار.
- إقامة شراكات كاملة مع القطاع الخاص ومنحه حزمة حوافز.
- تحسين الأحوال المادية للمعلمين .

وسوف نتناول الانجازات التي تحققت في هذا البرنامج حتى فبراير ٢٠١٧ على النحو

التالي:

٢- الإجراءات التي أتخذت والإنجازات التي تحققت في البرنامج حتى فبراير ٢٠١٧

أ- بالنسبة لإنشاء وتطوير وتأهيل وإدارة مدارس التعليم الفني

- تم إنشاء عدد (٤٠) مدرسة فنية جديدة في الفترة من سبتمبر ٢٠١٥ حتى منتصف فبراير ٢٠١٧ .
- تم إنشاء عدد (٣٠) تخصصاً نوعياً/مهنة جديدة في الفترة من سبتمبر ٢٠١٥ حتى منتصف فبراير ٢٠١٧ .
- تم إنشاء عدد (٣٦٠) فصلاً ملحقاً جديداً في العام ٢٠١٥-٢٠١٦ مقارنة بعدد (١٣٠) فصلاً في العام الذي سبقه .

- تم إنشاء عدد(٥) مدارس مهنية جديدة في العام ٢٠١٥ - ٢٠١٦ مقارنة بمدرسة واحدة في العام الذي سبقه.
- تم إنشاء ٣ برامج تعليم مزدوج في بورسعيد بالتعاون مع مصنع سوميتومو الياباني – ضمن المشروع المصري الياباني لتطوير التعليم العام والفنى.
- تم إنشاء مدروستين فنيتين للوجستيات كفصول ملحقة وبدأنا العمل في ٢٠١٦ - ٢٠١٧ في بورسعيد والإسماعيلية.
- جار التوسيع في المجمعات التكنولوجية؛ حيث يوجد لدينا حالياً ٣ مجمعات تعمل بالفعل ((الأميرة – الفيوم – أسيوط (ستبدأ الدراسة في سبتمبر ٢٠١٧ بتمويل ٤٠٠ مليون جنيه من صندوق تطوير التعليم))، وجار إنشاء مجمعين آخرين في (أبو غالب – مدينة بدر) بتمويل من صندوق تطوير التعليم بمجلس الوزراء أيضاً.
- جار تطوير ٢٧ مدرسة بالتعاون مع (صندوق تطوير التعليم EDF) - ثلاثة مرحلة أولى وفق معايير الجودة الأوروبية ووفق نموذج المجمعات التكنولوجية وبواقع مدرسة بكل محافظة كجزء من خطة تعميم تجربة المجمعات التكنولوجية على كافة المدارس الفنية.
- جار إنشاء وتجهيز (المبانى – المناهج – المعامل) المدرسة الفنية النوعية بالضبعة كى تفتتح في العام الدراسي ٢٠١٧ - ٢٠١٨.
- جار التعاون مع مؤسسة الساليزيان- دون بوسكو لتطوير مدرسة نظام الدون بوسكو في السويس، بهدف بدء الدراسة بها ٢٠١٨ .
- تم تطوير ٢٠٠ مدرسة فنية (بنية تحتية وفوقية وتجهيزات معامل وورش (بنسبة ١٧٪ من عدد المدارس) ويتم حالياً تطوير ربطها بالصناعة المحيطة من خلال برامج التعليم المزدوج.
- جار إنشاء المدرسة المهنية في ديمو في الفيوم وتبدأ الدراسة ٢٠١٧ - ٢٠١٨ تعاون إيطالي.
- تم بالفعل إنشاء ٤٠ مدرسة داخل مصنع حتى منتصف فبراير ٢٠١٧ من إجمالي مستهدف إنشاء ٢٠٠ مدرسة للتعليم المزدوج بنهاية عام ٢٠١٨.
- جار تطوير ٤٣٥ مدرسة مستهدفة تطويرها بنتهاية ٢٠١٨ وفق معايير الجودة الأوروبية والعالية وترتبط بشراكة مع مؤسسات الإنتاج لربط مخرجاتها باحتياجات سوق العمل وهي موزعة على النحو التالي:
 - ٤٨ مدرسة مشروع TVET2 مرحلة أولى .
 - ٢٧ مدرسة (نظام المجمعات التكنولوجية) بالتعاون مع صندوق تطوير التعليم
 - ١٢٠ مدرسة سنويًا من خلال الميزانية الاستثمارية الامرکزية للدولة (إجمالي ٣٦٠ مدرسة خلال ٣ سنوات حتى نهاية ٢٠١٨).
- بـ بالنسبة لتطوير منظومة المناهج النوعية والبرامج المتخصصة :
 - تم التخطيط لتطبيق البرامج/المناهج الدراسية المطورة على كل المدارس الفنية وكل الطلاب في كافة أنحاء الجمهورية في العام الدراسي ٢٠١٨ - ٢٠١٩ أو ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ على أقصى تقدير، ولتحقيق ذلك جار العمل على:

- تدريب المعلمين.
- تأهيل الورش والمعامل بالمدارس .
- بناء الشراكات التدريبية مع المؤسسات الإنتاجية.
- إعداد حقيبة تدريبية منظومة المناهج/ البرامج الدراسية الجديدة التي تحاكي المهن لكي نتمكن (في غضون عامين) من تأهيل/تدريب كافة المعلمين عليها.
- تم اعتماد مصر كمركز إقليمي ضمن شبكة مراكز اليونسكو – يونيفوك المعتمدة للتعليم الفني والتدريب المهني ومركزها بون بألمانيا وهي تابعة لمنظمة اليونسكو.
- النجاح في زيادة حجم التعاون مع الجانب الألماني في التعليم والتدريب إلى ما يعادل ٥٨ مليون يورو في ثلاثة مشروعات رئيسية أكبرها مع بنك KFW بمبلغ ٣٨ مليون يورو لإعادة تأهيل مدارس التعليم الفني Vocational Education and Training، وجار دراسة الجدوى اللازمة بواسطة الخبر الدولي.
- تم (من خلال مشروع USAID-WISE) تطوير برنامج دراسي كامل للوجستيات وفق منهجية الجدارات/الكافيات المهنية المرجعية وبدأت الدراسة به بالفعل في كل من بورسعيد والإسماعيلية كجزء من فلسفة الوزارة في الربط بين نوعية المدارس والتخصصات وبين احتياجات التنمية في البيئة المحلية.
- تم (من خلال مشروعات GIZ و TVET2 و WISE) تحويل برنامج تدريبي عن الإرشاد الوظيفي والمهارات الحياتية إلى منهج دراسي يتم تجربته هذا العام على طلاب ٢٠٠ مدرسة على مستوى الجمهورية بالإضافة لتدريسه في كل مدارس محافظة الإسكندرية كمرحلة أولى تجريبية يتبعها تدريسه لجميع الطلاب في مصر بعد إعداد كوادر المدربين مع العام الدراسي ٢٠١٨ - ٢٠١٩.
- تم (من خلال مشروعات GIZ و TVET2 و WISE و ILO و UNIDO) تحويل برنامج تدريبي عن ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة إلى منهج تدريبي يتم تدريب الطلاب عليه العام الدراسي ٢٠١٦ - ٢٠١٧ بشكل انتقائي قبل أن يتم تدريسه لجميع الطلاب في مصر بعد إعداد كوادر المدربين من العام الدراسي ٢٠١٧ - ٢٠١٨.
- تم إصدار القرار الوزاري رقم ٢٢٩ بتاريخ ١١ - ٨ - ٢٠١٦ لدمج ذوى الإعاقة البسيطة في التعليم الفني؛ حيث تم دمج ١٢٠٠ طالب من ذوى الاحتياجات الخاصة لأول مرة في التعليم الفني في العام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٦.
- جار تطوير ٦٠ مدرسة في ١١ محافظة من حيث إنشاء وتجهيز وحدات تيسير الانتقال لسوق العمل لدعم تشغيل الخريجين من خلال مشروع هيئة المعونة الأمريكية USAID-WISE.
- جار تطوير ١١٠ مدرسة في ٢٣ محافظة من حيث إنشاء وتجهيز وحدات تيسير الانتقال لسوق العمل لدعم تشغيل الخريجين من خلال مشروع هيئة التعاون الألماني GIZ-EPP وذلك ببراعة التنسيق بين مشروعات التنمية لمنع التقاطعات غير المطلوبة.

- تدريب ما يقرب من ٢٠ ألف طالب وخريج على برامج الإرشاد والتوجيه الوظيفي وريادة الأعمال من خلال مشروعات التعاون مع ألمانيا والمعونة الأمريكية والإتحاد الأوروبي .
- جار إنشاء دبلومات فنية متخصصة للمهن والحرف التراثية بدعم من مؤسسة اليونسكو-يونفوك.
- جار تطوير مدرسة نوعية للطاقة الجديدة والمتتجدة (طاقة شمسية) في بمبان - أسوان من خلال مشروع WISE وتبدأ الدراسة بها ٢٠١٧ - ٢٠١٨ .
- جار تطوير مدرسة نوعية للطاقة الجديدة والمتتجدة (طاقة رياح) في الغردقة - البحر الأحمر من خلال مشروع WISE وتبدأ الدراسة بها ٢٠١٧ - ٢٠١٨ .
- جار الاتفاق بين الوزارة و Siemens الألمانية لإنشاء مدرسة "نموذج" لدارس التعليم المزدوج الجديدة التي يجري تطويرها حالياً وفق مشروع التعاون المصري الألماني EEDS وهو نموذج قائم على فكرة دعم شركة سيمنز لإحدى المدارس لتكون مركز "شركة" تدريب يقدم التدريب الأساسي لدارس التعليم المزدوج في محيطها إلى جانب التدريب في المصانع.

جـ. بالنسبة لتدريب المعلمين والمدرسين

- بدء برامج لتدريب المعلمين والمدرسين وإقامة شراكات مع مؤسسات الإنتاج.
- دراسة تكلفة تحفيز ١٠٠ ألف معلم تعليم فني سنوياً، حيث بلغت مليار جنيه بواقع ١٠٠٠ جنيه لكل مدرس شهرياً، وذلك بشكل مؤقت لحين اعتماد وصدور قانون التعليم الجديد الذي تقدمنا به إلى مجلس الوزراء ولجنة التعليم في مجلس النواب .
- التخطيط والإعداد لتطبيق البرامج/المناهج الدراسية المطورة على كل المدارس وكل الطلاب في كافة أنحاء الجمهورية في العام الدراسي ٢٠١٨ - ٢٠١٩ ، ولتحقيق ذلك جار العمل علي:
- تدريب كافة مدرسين التعليم الفني (١٠٠ ألف مدرس) وفق برنامج يمتد لمدة عامين على أسلوب المناهج البنية على قواعد الكفايات/الجدارات المهنية المرجعية بما يتضمنه ذلك من مواصفات للمهن ومهاراتها وتوزيع الخريطة الدراسية على الخريطة الزمنية وطرق التقويم الطلابي في هذه الآلية.
- تأهيل الورش والمعامل بالمدارس من خلال الموازنة العامة للدولة، وكذلك من خلال مشروعات التنمية المختلفة.
- دراسة سبل تحفيز القطاع الخاص للانخراط بقوة في كافة أركان العملية التعليمية والتدريبية لتأهيل قوة العمل المستقبلية من خلال شراكات تدريبية حقيقة بين المدارس والمؤسسات الإنتاجية .
- جار إعداد حقيقة تدريبية بالتعاون مع منظمة اليونسكو لمنظومة المناهج/ البرامج الدراسية الجديدة التي تحاكى المهن لكي نتمكن (في غضون عامين) من تأهيل/تدريب كافة المدرسين عليها.

- تم من خلال مشروع TVET2 تدريب ٢٥٠ مدرب TOT على أسلوب التعلم وفق منهجية الكفاءات (الجدرات) وعلى تصميم المناهج وفق ذات المنهجية التي تربط الخريجين بمتطلبات سوق العمل.
- تم من خلال مشروع GIZ, TVET2, WISE تدريب ٩٣٥ مدرب مدربين TOT لتدريس مناهج الإرشاد الوظيفي والمهارات الحياتية.
- تم إشراك وتدريب المدرسين في كل المديريات على استنباط ٦ مهارات مهنية لكل فرقة دراسية لكل تخصص في المناهج الحالية ويتم إكسابها للطلاب في العام الدراسي ٢٠١٦ - ٢٠١٧ لكي يكونوا مستعدين لتطبيق المناهج البنية على أسلوب الجدرات المهنية في العام الدراسي ٢٠١٨ - ٢٠١٧.
- تم تدريب ٢٧٠٠ معلم تعليم فني من مجمل ١٠٠٠٠ معلم وفق برامج الأكاديمية المهنية للمعلم في ٢٠١٥ - ٢٠١٦.
- جار تأهيل ٣٠٠ مدرس عملى في كليات التعليم الصناعى للحصول على درجة البكالوريوس فى التعليم الصناعى.
- د. بالنسبة للحكومة والإصلاح المؤسسى وفق معايير الجودة العالمية :
 - ❖ هيكل المؤهلات المنوحة
- تم تحديد المواصفات القياسية Occupation standards كنماذج أولى لعدد ٤٢ مهنة من مجمل ٢٢٠ مهنة تمنح لها شهادات دبلومات فنية بالتعاون مع الصناعات المعنية ومشروع TVET2.
- تم من خلال مشروع TVET2 تصميم النموذج الأولي للإطار العام للبرامج/المناهج الدراسية للتعليم الفنى وفق احتياجات سوق العمل وطبقاً للمواصفات القياسية للمهن وفق منهجية الجدرات المرجعية Competency-based system وتم إنتاج ٤٢ وثيقة برنامج دراسي بالفعل بمدخلات من آليات DACUM and Function Analysis لتحاكي ٤٢ مهنة من مجمل ٢٢٠ مهنة تمنح لها دبلومات فنية، وستنتهي من تطوير كافة البرامج الدراسية لكل التخصصات الفنية قبل العام الدراسي ٢٠١٧ - ٢٠١٨.
- تم تطوير معايير التقويم والمنج (Assessment Criteria) في المناهج وفق مستويات التأهيل التي تتفق مع الإطار القومى للمؤهلات NQF والمعايير القومية للمهارات NSS لكي تقود إلى منح رخص مزاولة المهن فيما بعد.
- تم لأول مرة تطبيق فكرة التخرج كنشاط تعليمي وتدريبى لطلاب الفرقه الثالثة في المدارس الفنية نظام ٣ سنوات ، بهدف تدريب الطلاب على العمل في فريق وريادة الأعمال وانشاء مشروعاتهم الخاصة.
- جار تطوير وتوحيد متطلبات منح المؤهلات لكافة التخصصات والمهن (تم توحيد عدد الساعات الدراسية المطلوبة منح الدبلومات الفنية نظام ٣ سنوات لتكون ٣٦ ساعة أسبوعياً (٢١٦ Contact hrs. بإجمالي ٣٤٥٦ ساعة للبرنامج الدراسي + ١٠ ساعات لأنشطة أسبوعياً، وتم

تحديد نسب الساعات الدراسية التقنية لنسب الساعات الدراسية غير التقنية بما يتواافق مع Qualification Standards العالمية.

- جار تنفيذ هذا البرنامج في تكامل مع المكون الأول لمشروع دعم إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني TVET2 وفق الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠ واستراتيجية الوزارة -٢٠١٤ . ٢٠٣٠

❖ هيكـل النظام التعليمي

مع بداية العام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ تم إزالة معظم العقبات التي كانت تحول دون زيادة أعداد طلاب التعليم المزدوج، وذلك على النحو التالي:

- تم رفع المكافأة الشهرية للطلاب إلى ٣٠٠ جنيه لطالب السنة الأولى و٤٠٠ جنيه لطالب السنة الثانية و٥٠٠ جنيه لطالب السنة الثالثة.
- تم التنبيه على المديريات التعليمية بخفض الحد الأدنى للمجموع لكي يتم تلبية جميع طلبات فرص التدريب.
- تم التنبيه على المديريات التعليمية التي لا توجد بمدارسها أماكن بفتح الدراسة فترة مسائية بإحدى المدارس وتجميع طلاب التعليم المزدوج فيها.
- تم تطوير عقد التدريب لكي يكون التوقيع عليه رياضياً يشمل الوزارة ، والصناعة ، والطالب، وجهة التدريب، مع إضافة ملحق للعقد يتضمن مخرجات التدريب.

جار حالياً بناء شراكة كاملة بين منظومة التعليم الفني ومؤسسات الإنتاج وقد تم توقيع عدد ١٠ بروتوكولات تعاون جديدة مع شركاء التنمية المحليين سواء في التعليم المزدوج التقليدي أو مدرسة داخل مصنع/مزرعة.

جار العمل على الاستفادة من التجارب الماثلة في الدول الصديقة وتم توقيع عدد ٧ بروتوكولات تعاون جديدة مع شركاء التنمية الدوليين .

جار تبني خليط من أسلوب التعلم والتدريب في المدرسة School-based وتعلم والتدريب في بيئة العمل Work-based (التعليم المزدوج) بهدف الوصول إلى ٥٠٪ من الطلاب تعليم مزدوج (مليون طالب) بواقع ١٠٠٠٠ سنوياً خلال العشر سنوات القادمة ، وذلك وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ .

جار حالياً التوسيع في منظومة التعليم المزدوج وتطويرها وزيادة أعداد الطلاب الملتحقين بها في العام ٢٠١٦ - ٢٠١٧ لتصل النسبة ٢٠٪ من عدد الطلاب ، وذلك من خلال مشروع التعاون مع هيئة GIZ الألمانية.

جار الإعداد لضاعفة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم المزدوج في العام ٢٠١٧ - ٢٠١٨ بواقع ٥٠٠٠ فرصة جديدة لكل محافظة بجمالي ١٠٠ ألف فرصة كزيادة سنوية مما سبقها بهدف الوصول لمليون طالب تعليم مزدوج خلال ١٠ سنوات وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ .

- جار تطوير وضبط نظام القبول في برامج التعلم مدى الحياة (نظام العمال) Life-Long Learning LLL لتصبح وفق معايير الجودة العالمية لهذا النوع من التعليم والتدريب المستمر ، على أن يطبق ذلك من العام الدراسي ٢٠١٧ - ٢٠١٨.
- جار العمل لتطوير مشروع التعلم الإلكتروني والمعامل والورش الافتراضية في كل مدارس التعليم الفني ، حيث بدأ العمل بعدد ٦ محافظات في العام ٢٠١٦ - ٢٠١٧.
- تم تنفيذ دورى مسابقات مدارس التعليم الفني في على مستوى الجمهورية في ٥ مجموعات تنافسية (جودة العملية التعليمية - المدرسة المنتجة - خدمة المجتمع - الأنشطة - النظافة والنظام العام)، وذلك في العام الدراسي ٢٠١٦ - ٢٠١٧.
- عدد الساعات الدراسية الأسبوعية (الخطط الدراسية).

المجموع أسبوعياً	الفترة الثالثة	الفترة الثانية	الفترة الأولى	الموضوعات	الشخص
٣٦ ساعة + ١٠ ساعات لا صفية (لأنشطة)	٨	٨	١٠	الأكاديمية	الصناعي/ التجاري/ الزراعي*
	١٤/١٤	١٠/١٨	١٠/١٦	التقنية/ غير التقنية	

- يتم تعديل عدد الساعات داخل كل تخصص حسب نظام الدراسة للتدريب/التعليم المهني ونظام التعلم مدى الحياة .
- يبلغ محتوى ساعات العملى في المواد التقنية ضعف ساعات النظري.

هـ- بالنسبة لمشروعات التعاون مع الجهات الدولية

- مشروع دعم إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني 2 TVET مكون الحكومة والخطبة الاستراتيجية - مكون الجودة والبرامج الدراسية - مكون تيسير الانتقال لسوق العمل (١١٧ مليون يورو).
- مشروع تحسين فرص التوظيف (EPP-GIZ)، للتدريب في ٢٠٠ مدرسة موزعة في ٢٥ محافظة ، بالإضافة لجميع مدارس الإسكندرية في العام ٢٠١٧ - ٢٠١٨ ، وذلك على الإرشاد والتوجيه الوظيفي ومهارات الحياة (١٠ مليون يورو).
- مشروع التعليم المزدوج (GIZ)، يتم في ٢١ مدرسة تعليم مزدوج جديدة في ٧ مدن (١٠ مليون يورو).
- مشروع USAID-WISE لدعم فرص التوظيف وتطوير مناهج اللوجستيات وريادة الأعمال والسلامة والصحة المهنية في ٦٠ مدرسة موزعة على ١٠ محافظات (٢٢ مليون يورو).
- مشروع صندوق تطوير التعليم EDF لتطوير ٢٧ مدرسة وفق المعايير الأوروبية
- مشروع التعليم الفني مع JICA اليابانية (٣ مدارس تعليم مزدوج بالإضافة إلى مدرسة نموذج ياباني في مصنع العربي - قويسنا) .

- مشروع USAID-WISE لتطوير مدرستين للطاقة الشمسية وطاقة رياح في أسوان والبحر الأحمر -٢٠١٧ -٢٠١٨ (٣٥ مليون جنيه) ، بالإضافة إلى تطوير مدرستين فنيتين لعملاً بنظام إداهماً في الصعيد.
- مشروع مدرسة البتروكيماويات في السويس بنظام STEM مع مصر الخير.
- مشروع UNESCO لإعداد الخطة الاستراتيجية للتعليم الفني والتدريب المهني بالتعاون مع .TVET2
- مشروع ILO, UNIDO بالتعاون مع شركاء التنمية لتطوير وتحويل البرنامج التدريبي لريادة الأعمال إلى منهج دراسي يتم تدريسه لكل الطلاب بدءاً من الفرقة الثانية (الأقصر وأسوان أولاً).
- مشروع تطوير مدرستين في الإسكندرية من خلال غرفة التجارة الفرنسية بالتعاون مع رجال الأعمال والشركات الفرنسية في مصر.
- مشروع تطوير مدرسة بالسويس لعمل بنظام مدرسة الدونبوسكي وتديرها مؤسسة الساليزيان لمدة ٤ سنوات (٦ مليون دولار).
- مشروع إنشاء مجمع التعليم التكنولوجي بالفيوم من خلال صندوق تطوير التعليم بمجلس الوزراء والجاتب الإيطالي.
- مشروع إنشاء مجمع التعليم التكنولوجي في أسيوط بالتعاون مع صندوق تطوير التعليم والجاتب الألماني.
- مشروع التوسيع في مجمع التعليم التكنولوجي في الأميرية بالتعاون مع صندوق تطوير التعليم بمجلس الوزراء وهيئة Pearson الانجليزية.
- مشروع إنشاء المجمع التكنولوجي بأبوغاليب – بالجيزة مع صندوق تطوير التعليم بمجلس الوزراء.
- مشروع إنشاء المدرسة الفنية المتقدمة لتطبيقات الطاقة النووية الإسلامية بالضبعة.
- جار الاتفاق مع GIZ و سيمنزر لإقامة مركز تدريب مهنى في احدى المدارس الفنية لتدريب طلاب التعليم الفني.
- جار الاتفاق مع التعاون الإيطالي لإقامة مركز تدريب مهنى لتدريب الفئات المعرضة للهجرة غير الشرعية .
- مشروع بنك KFW لإعادة تأهيل مدارس التعليم الفني (تجرى حالياً دراسة الجدوى) (٣٨ مليون يورو).

ويمكن تناول هذه المشروعات بشئ من التفصيل على النحو التالي :

- مشروع دعم إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني TVET2 Project تبلغ ميزانية المشروع ٥٠ مليون يورو مقدمة من الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ٦٧ مليون يورو مقدمة من الحكومة المصرية وينتفع من المشروع جهات عديدة منها وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني .

يتكون المشروع من ثلاثة مكونات رئيسة تشمل:(الحكومة والخطة الاستراتيجية والجودة، وتطوير المناهج الدراسية ، وتنوير الانتقال لسوق العمل)، وتعمل كلها وفق خطة الوزارة

وتحت إشرافها المباشر، وذلك على النحو التالي :

- اقتراح قانون للتعليم الفني والتدريب المهني.

- إعداد الخطة الاستراتيجية للتعليم الفني والتدريب المهني.

- التعاون مع هيئة الاعتماد لنشر ثقافة الجودة في المدارس وتأهيلها للاعتماد.

تطوير البرامج والمناهج الدراسية وفق آلية الجدارات المهنية المرجعية- Competency Based Curriculum

- التوسيع في إنشاء وحدات تيسير الانتقال لسوق العمل والتدريب على برامج التوجيه والإرشاد الوظيفي.

أ. مشروع تحسين فرص التوظيف مع هيئة GIZ الألمانية EPP (GIZ) Project

• تبلغ ميزانية المشروع ١٠ مليون يورو .

• يهدف المشروع إلى تحسين فرص التوظيف لطلاب وخريجي التعليم الفني.

• يقدم البرنامج تعزيزاً لقدرات ميسرى التوجيه والإرشاد الوظيفي.

• يقدم تدريب على برامج التوجيه والإرشاد الوظيفي للطلاب.

• يقدم دعم وتدريب لوحدات تيسير الانتقال لسوق العمل.

• يقدم دعم لبرامج تحسين الصورة الذهنية عن التعليم الفني.

• يقدم دعم لتحليل سوق العمل ومتطلباته .

ب. مشروع تطوير التعليم المزدوج مع هيئة GIZ الألمانية New Dual system (GIZ) project

• تبلغ ميزانية المشروع ١٠ مليون يورو .

• يقدم المشروع دعماً تقنياً وأكاديمياً لمشروع جديد للتعليم المزدوج.

• نطاق العمل ٦ مدن في ٦ محافظات .

• كل مدينة يتم دعم ٣ مدارس تعليم مزدوج فيها بإجمالي ١٨ مدرسة.

• يعمل المشروع على تحسين مخرجات برامج التعليم المزدوج .

• يعمل المشروع على إعادة الثقة للعلاقة بين المؤسسة التعليمية والصناعة.

• يعمل المشروع على فتح التخصصات التي تخدم المهن التي توجد في المدن .

جدير بالذكر أن :

- الطالب في التعليم المزدوج يحصل على مكافأة شهرية خلال الدراسة (٣ سنوات) تبلغ على

الأقل ٣٠٠ جنيه لطالب السنة الأولى ، و ٤٠٠ جنيه لطالب السنة الثانية ، و ٥٠٠ جنيه

لطالب السنة الثالثة، وهناك من يحصل على ٦٠٠ إلى ٩٠٠ جنيه شهرياً في بعض المصانع

والزارع.

- وصل عدد الطلاب في برنامج التعليم المزدوج (مبارك - كول) ٣٥٠٠ طالب بنسبة ٢٪ من عدد الطلاب (الزيادة في العام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ بلغت ٥٠٠٠ طالب وهي ضعف الزيادة السنوية في الأعوام الماضية)، ونستهدف زيادة أعداد طلاب التعليم المزدوج (مبارك / كول) مليون طالب خلال ١٠ سنوات (بنهاية ٢٠٢٥) وذلك من خلال تحفيز الشركات لزيادة فرص التدريب.

ج. مشروع تطوير القوى العاملة والمهارات المستهدفة USAID Project (WISE)

- يطبق المشروع في عدد (١٠) محافظات على مراحلتين بمعدل (٦) مدارس بكل محافظة.
- يدعم إنشاء وحدات تسيير الانتقال لسوق العمل.
- يدعم التدريب على برامج التوجيه والإرشاد الوظيفي.
- يدعم التدريب على برامج ريادة الأعمال.
- يعمل على تطوير برنامج دراسي للوجستيات وتطبيقه في مدرستين في بورسعيد والإسماعيلية في العام ٢٠١٦ / ٢٠١٧.
- يدعم تطوير برنامج دراسي للسلامة والصحة المهنية.

هـ . مشروع تطوير ٢٧ مدرسة وفق المعايير الأوروبية / صندوق تطوير التعليم EDF Funded Project

- يعمل المشروع على تطوير ٢٧ مدرسة وفق المعايير الأوروبية.
- تشمل المرحلة الأولى ٣ مدارس.
- تنتهي مرحلة التصميم في منتصف ٢٠١٧ ، بعدها سيببدأ التنفيذ.
- سيتم تمويل المشروع من صندوق مبادلة الدينون الإيطالية.

و. مشروع التعاون المصري الياباني JICA Project

- يتكون المشروع من مكونين أساسيين هما مكون التعليم الأساسي ومكون التعليم الفني.
- مكون التعليم الفني الذي اتفق عليه يتكون من إنشاء ٣ مدارس تعليم مزدوج في بورسعيد.
- مدرسة تعليم فني تقيمها مؤسسة العربي على النموذج الياباني في قوييسنا، ويمول تجهيز معاملها وورشها هيئة الجایاکا اليابانية.
- كل مدارس المشروع يتم فيها تدريس المهارات الحياتية والسلوكيات والأخلاقيات للطلاب.
- يتم تدريب المديرين والمدرسين في كل من مصر واليابان.
- يشارك الخبراء اليابانيون في تأهيل وتدريب المدرسين المصريين على مفردات النموذج الياباني في التعليم.

ويمكن إجمال ما تم اتخاذه من إجراءات وما تم تحقيقه من إنجازات على أرض الواقع في هذا المكون حتى ١٥ فبراير ٢٠١٧ على النحو التالي :

- تم الاتفاق بصفة نهائية على مكونات المشروع فيما يخص ثلاث مدارس فنية في بور سعيد ترتبط اثنان منها ببرنامج تعليم مزدوج مع مصنع سوميتومو وترتبط الثالثة مع ذات المصنع ببرنامج تدريب للطلاب والمدرسين لمدة أسبوعين في السنة .

- التوقيع رسمياً على التفاوقات التي تم التوصل إليها خلال الاجتماعات المتعاقبة فيما يخص هذا المكون حتى ٢٠١٦/١٠/٨ .
- قيام وفد من قطاع التعليم الفني بالوزارة مكون من ٧ أشخاص بزيارة إلى اليابان في الفترة من ٢٢ حتى ٢٩ أكتوبر ٢٠١٦ وذلك للتعرف على منظومة التعليم الفني باليابان ضمن خطة تنفيذ المشروع .
- اتخاذ كافة الإجراءات الالزمة لإنشاء مدرسة العربي توшибا على النظام الياباني كمدرسة فنية داخل مصنع قويينا بحيث يبدأ تشغيلها في العام الدراسي ٢٠١٧ / ٢٠١٨ .
- اتخاذ كافة الإجراءات المطلوبة لإنشاء مدرسة تعليم مزدوج جديدة ٢٠١٧/٢٠١٨ بين مدرسة العبور الصناعية ومصنع Unicharm للمنتجات الصحية .

ز. مشروع رأس المال الدائم (المدرسة المنتجة):

- عدد المدارس الصناعية المشاركة في المشروع ٣٨٠ من إجمالي ٥٩٠ مدرسة .
- عدد المدارس الزراعية المشاركة في المشروع ١١٦ مدرسة من إجمالي ١٣٩ مدرسة .
- عدد المدارس الفندقية المشاركة في المشروع ١٢ مدرسة من إجمالي ٥٠ مدرسة .
- إجمالي الإنتاج السنوي للمشروع بلغ ١٦٠ مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٤ - ٢٠١٥ ، تم زيادته إلى ٢١٠ مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٦ - ٢٠١٧ .
- صافي الربح عن العام المالي ٢٠١٤ - ٢٠١٥ بلغ ٣٥ مليون جنيه، ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي ١٥٠ مليون جنيه في العام ٢٠١٦ - ٢٠١٧ .
- وصل عدد المدارس المطورة والمربطة بمؤسسات الإنتاج حالياً ٢٠٠ مدرسة ، وقد تم التخطيط لكي تصل إلى ٤٣٥ مدرسة بنهاية ٢٠١٨ ، تتفق من خلال:
 - صندوق تطوير التعليم بمجلس الوزراء .
 - مشروع TVET2 المدعوم من الحكومة والاتحاد الأوروبي .
 - الخطة الاستثمارية السنوية للدولة .
- جار إنهاء بعض الأمور والمعتقدات البسيطة بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ووزارتي الإنتاج الحربي والكهرباء والطاقة لافتتاح ١٧ مصنع جديد منهم ١١ لإنتاج ألواح الطاقة الشمسية وثبات الليد و ٦ مصانع لتدوير الخشب والورق .

الهوامش

تم إعداد هذا التقرير استناداً إلى الخبرة الشخصية العلمية والعملية على المستوى المحلي والدولي ، والرجوع إلى رؤية مصر في التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، والخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠٢٠ / ٢٠١٤ ، والاتفاقيات التي تم إبرامها مع جهات داخلية محلية وخارجية دولية، والقرارات الوزارية والتقارير الرسمية ذات العلاقة ، وكذلك التقارير الدورية الواردة من السيد أ. د.أحمد الجيوشى نائب الوزير للتعليم الفنى ، ومن قطاع التعليم الفنى والمراكز البحثية التربوية التابعة للوزارة، والمكتب الفني للوزير، ووحدة التخطيط الإستراتيجي، والقطاعات والإدارات المركزية والمديريات التعليمية، هذا بالإضافة إلى تقارير اللجان الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية ، وذلك في الفترة من سبتمبر ٢٠١٥ حتى فبراير ٢٠١٧ .